

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٤٧٤ لسنة ٢٠٢٠

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التديليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية

العامه للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة

المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ فى شأن الإلزام بالإنتاج

طبقاً للمواصفات القياسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج

طبقاً للمواصفات القياسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة

لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ونظام فحص

ورقابة السلع المستوردة والمصدرة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٦٣ لسنة ٢٠٢٠ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٤٦٣ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه

بعاليه النص الآتى :

يمنح المنتجون والمستوردون مهلة مقدارها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار

لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه والخاصة بالالتزام بتثبيت لوحة بيانات خاصة لكل محرك

فى مكان ظاهر مع الالتزام بجميع البيانات المطلوبة بلوحة البيانات طبقاً للمواصفة القياسية المصرية رقم ٨٢٦٨ - ٢٠١٩/١ والإعلان عن درجة كفاءة الطاقة (IE Code) طبقاً لجداول درجات كفاءة المحركات الكهربائية الواردة فى المواصفة القياسية المصرية رقم م.ق.م ٢٦٢٣ - ٢٠١٧/٣ الآلات الكهربائية الدوارة - الجزء الثالث - درجات الكفاءة لمحركات التيار المتردد والتي تعمل على الخط مباشرة (IE Code) .

كما يستبدل بنص المادة الخامسة من ذات القرار النص الآتى :

تقوم الهيئات الرقابية المختصة بالفحص بالتحقق من درجات كفاءة المحركات طبقاً للمواصفة القياسية المصرية رقم ٢٦٢٣ - ٢٠١٧/٣ والمواصفة القياسية المصرية رقم ٢٦٢٣ - ٢٠١٥/١ وذلك طبقاً للإجراءات المعمول بها .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٤٦٣ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه بالعالیه .

صدر فى ٢٠٢٠/١٠/٤

وزير التجارة والصناعة

نيفين جامع